جامعة غليـــــزان

كلية الحقـــــوق

قسم القانون العام

محاضرات في مقياس:

" منهجية العلوم القانونية- تقنيات اعداد البحث العلمي-"

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس

من اعداد وتقديم

د. يوسفي عبدالهادي

أستاذ محاضر ب

السنة الجامعية: 2022/2021

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي ثمرة التفكير البشري الذي ليس هو جمع معلومات من مراجع وكتب مختلفة وتكديسها في مراجع مختلفة بل هو جهد فكري يهدف إلى الحصول على نتائج علمية باتباع طريقة معينة متفق عليها بين الأوساط العلمية.

وتسمى هذه الطريقة منهجية البحث

العلمي التي هي بمثابة العمودي الفقري للبحث العلمي إذ أن المنهجية تؤدي إلى تنظيم وتسلسل الأفكار من خلال اتباع خطوات علمية.

وادراكا لما يمثله البحث العلمي من ركيزة أساسية فب بعث وتطور الدول عمدت الدول خاصة المتقدمة إلى لاهتمام به وجعله أولى أولوياتها من خلال تخصيص ميزانية أكبر على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

وادراكا منها أولت الجزائر مكانة لبأس بها للبحث العلمي عما كان سابقا من خلال انشاء مراكز ومخابر للبحث و مشاريع للبحث العلمي.

ونظرا لضرورة منهجية البحث العلمي في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي باعتباره الميدان الذي من خلاله الذي يتجسد القيام بالبحث العلمي فلقد ذهبت وزارة المعنية إلى اقرار تدريس هذا المقياس في كامل الأطوار ليسانس وماستر و دكتوراة اعتبارا من السنة الجامعية: 2016/2015.

وتعتبر منهجية البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية و الادارية من المقاييس المقررة في كامل أطوار التعليم العالي ذلك أن طلاب الحقوق مازالوا يعانون من تجسيد لبحوثهم القانونية عبر اتباع منهجية صحيحة على اعتبار أن منهجية العلوم القانونية و الادارية تعتمد على أسس ومعايير واقعية من عملية اختيار العنوان جمع المادة العلمية التي تشكل على اختلاف انواعها من مصادر وكتب ومقالات و قوانين و مواقع للانترنيت و مداخلات الملتقيات الوطنية و الدولية زخما من المعلومات على الباحث أن يتعامل في تنظيمها وفق أسس علمية من خلال تقسيم الخطة عبر عرض كامل للأفكار الأساسية للموضوع، وبعد ذلك الوصول إلى الخاتمة مع احترام التهميش وانشاء قائمة للمراجع والفهرس.

وهو ما حاولنا تجسيده من خلال هذه المطبوعة التي تحتوي على محاضرات خاصة بمنهجية اعداد البحث العلمي المقرة للسنة الثانية ليسانس وذلك عبر التطرف لجل النقاط التي يثيرها هذا المقياس من خلال التطرف لكافة مراحل اعداد البحث العلمي على شكل مذكرة.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

يتطلب ايجاد مفهوم للبحث العلمي ايجاد تعريف لمختلف الألفاظ التي تحتويها الجملة ذلك أن ايجاد تعريف لكل من مصطلح البحث و مصطلح العلمي يؤدي بنا إلى تبيان أهمية هذه العبارة في الحياة العملية

المطلب الأول: تعريف وأهمية البحث العلمي

نتطرق من خلال هذا المطلب لإيجاد التعريف اللغوي والاصطلاحي لمصطلحي البحث، و العلمي مع تبيان أهميتهم.

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي

لتعريف البحث العلمي لا بد من تعريف كل من المصطلحين المكونين لهذه العبارة، وهما البحث والعلم

أولا: البحث

إن كلمة البحث مأخوذة من السؤال والاستفسار عن الشيء والاستخبار عنه[1].

أما اصطلاحا فهو التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة لحقائق علمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة جديدة لها[2].

ويقصد به أيضا " الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشا وتنقيبا وتحليلا ومقارنة في موضوع ما أو تأييد رأي ما حتى يساهم في نتائجه وخواتمه في نمو المعرفة وتطويرها وزيادة الاقتراب من الحقيقة اذن فمعنى البحث العلمي ليس هو فقط اكتشاف الحقائق المجهولة و إضافتها للعلم والمعرفة وإنما أيضا كشف الباحث لجوانب الباحث المشكلات القائمة و التنبؤ بها ووضع الحلول الملائمة لها و العمل على مواجهتها"[3]

ثانيا: علمي

---

[1]– محمد بن مكرم بن علي ابن منضور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ص 114.

02– د/ صالح ابراهيم المتيوبي، أ صول البحث القانوني، مجلة الفقه و القانون، اطلع عليه على الموقع https://ketabpedia.com بتاريخ 2021/09/06 ص 03.

[3]– د/ أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط 03، د د ن، د ب ن، 2015، ص 16.

كلمة علم فيقصد بها جمع علوم ومعناه ادراك الشيء بحقيقته أي اليقين والمعرفة[1].

أما اصطلاحا المقصود بالعلم هو" ذلك الفرع من فروع الدراسة الذي يربط المعرفة المنظمة تنظيما دقيقا بما يسمح باكتشاف العديد من الحقائق والمبادئ و القواعد ثم الربط بينهما ربطا محكما، وذلك بالأسلوب والمنهج العلمي توصلا للعديد من القوانين التي تحكمها"

كما عرف أيضا أنه وسيلة للدراسة بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل و الدقيق لجميع الشواهد و الأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة[2].

ويقصد بكلمة علم أيضا " العلم هو المعرفة المسبقة التي تنشأ عن طريق الملاحظة و التجريب و الدراسة والتي تقوم بفرض تحديد طبيعة و أسس و أصول ما تتم دراسته ....والعلم فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترشيح الحقائق والمبدئ و المناهج بواسطة التجارب و الفروض"[3]

كما تم تعريف البحث العلمي" وسيلة للاستعلام و الاستقصاء المنظم و الدقيق الذي يقوم به الباحث بفرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة الى تطوير أو تصحيح أو تحقيق معلومات الموجودة فعلا... على أن يتبع في هذا الفحص و الاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات[4].

كما تم تعريفه على أنه أيضا " المعرفة والدراسة وادراك الحقيقة والالمام بها فهو يقوم على أساس طلب المعرفة وتقصيها والوصول اليها ويستند على أساليب ومناهج معينة بحسب طبيعة المجالات العلمية المختلفة والباحث يتقصى الحقائق بهدف احداث اضافات أو تعديلات جديدة في ميدان من ميادين العلوم، وهذا يؤدي إلى تطويرها وتقدمها كما أن الباحث يعالج موضوع البحث وفقا لخطوات تستوجبها طبيعة الموضوع وخصوصياته"[5].

والبحث القانوني هو بقدر ما هو علم وهناك عدة مقاربات وليس هناك واحدة هي الأفضل لإنجاز بحث قانوني فالطرق أو المنهجيات تتغير وفق طبيعة المسألة المطروحة وتعتمد على خبرة الباحث ومهارته، كما أن المقاربات يمكن أن تفرضها وفرة موارد البحث وكثيرا ما لا يتمكن الباحث من الوصول إلى كافة

---

[1]– المنجد في اللغة والاعلام، منشورات دار المشرق، بيروت، 1998، ص527.

[2]– د/ بدر أحمد، أصول مناهج البحث العلمي، ط05، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979، ص19.

[3]– د/ أحميدوش مدني، مرجع شبق ذكره، ص 17،18.

[4]– د/ عمار عوابدي مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الادارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 18.

[5]– د/ أحمد مراح، منهجية التفكير القانوني" نظريا و علميا" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 65.

المستندات أو المراجع المختصة بالموضوع فالمقدرة على حل المسائل القانونية تتم بشكل أسرع وأدق إذا ما قارنها بمنهجية منظمة ومتماسكة[1]

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي

إن الهدف من البحث العلمي هو الوصول إلى الحقائق لمختلف الظواهر ومعرفة سر العلاقات بينها أو بينها وبين الظواهر الأخرى سواء كانت سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو غيرها اذ يمثل البحث العلمي أداة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم العلمي وتطوره ومساعدة الانسان على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه[2].

كما يهدف البحث العلمي إلى صقل الشهية العلمية القانونية لدى الباحث وتنمية الاستنتاج العقلي لديه بتطوير اقباله على الباحث على الدراسة والتأليف[3].

كما يهدف البحث العلمي إلى تنمية الاستنتاج العلمي للباحث واذكاء روح البحث و الابتكار لديه وتكوين شخصية علمية لديه فادرة على التفكير العلمي والتقدير الحر والسليم والمنظم.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص البحث العلمي:

للبحث العلمي أنواع تختلف حسب الزاوية التي ينظر منها، كما أن للبحث العلمي خصائص مختلفة

الفرع الأول: أنواع البحث العلمي

تنقسم البحوث العلمية بحسب معالجتها للحقائق والظواهر و على أساس النتائج العلمية التي تتوصل اليها البحوث والدراسات العلمية وكذلك على أساس مدى وقدر المعلومات المحصلة والمتوفرة حول الموضوع محل البحث، وقد تكون البحوث والدراسات العلمية بحوث تنقيبية اكتشافية، وقد تكون بحوثا تفسيرية نقدية كما قد تكون البحوث بحوثا كلية وشمولية وكاملة وكذا قد تكون بحوثا ودراسات علمية استطلاعية أو كشفية وصياغية وقد تكون بحوثا ودراسات علمية وصفية وتشخصية وقد تكون البحوث بحوثا ودراسة تجريبية[4].

---

[1]– د/ صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، ط01، منشورات زين الحقوقية، صيدا لبنان ، 2010، ص 122.

[2]– د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[3]–د/ رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم القانونية ، القيت على طلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف ، 2020/2019، ص 04.

[4]– د عمار عوابدي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ويمكن تقسيم البحوث استنادا إلى طبيعة المعيار المشترك وهو طبيعة وغرض البحث العلمي وبذلك يكون البحث العلمي اما نظريا اساسيا أو بحثا علميا تطبيقيا[1].

وجرت العادة على تقسيم البحوث العلمية في ميدان الحقوق إلى

أولا: **بحوث تدريبية**

وهي البحوث القصيرة التي يقوم بها الطلبة خلال مرحلة الدراسة في الليسانس والماستر والتي تقدم على الطلبة في مقاييس مختلفة والتي تهدف الى تدريب الطالب على تنظيم افكاره وغرضها بصورة سليمة وعلى استعمال المكتبة كما يتعلم منة خلال هذه البحوث على ابجديات البحث العلمي من أمانة علمية في نقل المعلومات والأفكار فالغرض هنا ليس الابتكار بينما التدريب على البحث العلمي من حسن التعبير على الافكار وعن أفكار الأخرين وإظهار كفاءته في اظهار نقاط لم يتناولها الاستاذ في المحاضرة[2].

ثانيا: مذكرات الماستر

تعتبر مذكرات التخرج عبارة عن بحوث تقدم إلى طلبة بغرض تخرجهم وتكون تحت اشراف أساتذة والغرض من هذه البحوث ليس ابتكار أو الجدة بل أن يبين امكانياته في حسن جمع المراجع واستعمال المكتبة وترتيب الافكار والتفكيك والتحليل وتعميق المعارف وتلقين تقنيات البحث والتمرن على طرق التحليل والتفكير العلميين والاستنتاج وشرح نتائج الأحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال اضافة الى زرع القدرة على التقدير والصرامة والتوازن في الحكم على الأمور.

وهو مابينته المادة: 02 من القرار الوزاري 362 المؤرخ في 09 جوان 2014 الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر بأن الهدف من هذه المذكرة هو تنمية القدرة على البرهنة والتفكير العلميين والاستنتاج وشرح النتائج والوقائع وتدوينها بشكل قابل للاستغلال، كما لابد أن تحدد مواضيع مذكرات الماستر لتستجيب للأهداف البيداغوجية للتكوين من جهة و لأهداف البحث و التنمية الاقتصادي والاجتماعية من جهة أخرى وفقا ما بينته المادة 03 من القرار السالف الذكر.

كما تجرى مناقشة مذكرة الماستر في جلسة علنية وفق المادة 07 من القرار[3] ، ويتكفل مسؤول الشعبة ومسؤولو التخصصات بالتنسيق مع رئيس القسم بتعيين أعضاء لجنة مناقشة مذكرة الماستر وفقا للمادة: 10 من القرار السالف الذكر.

---

[1]– د/ علي مراح، مرجع سابق، ص 66.

[2]– د/ أحمد بدر، أصول مناهج البحث العلمي، ط01، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979، ص 194.

[3]– نظرا للظرف الصحي الطارئ جرت مناقشة مذرات الماستر أما عن طريق التحكيم أو في جلسات مغلقة

ويحدد المجلس العلمي المنهج العام للتقييم وتنقيط المذكرة على شكل شبكة للتنقيط تأخذ في الحسبان المحاور الثلاثة المخطوط والعرض الشفهي والاجابة عن الأسئلة .

وتناقش مذكرة الماستر طبقا للمادة: 11 من القرار السالف الذكر من ثلاثة إلى خمسة أعضاء رئيس اللجنة ومشرف ومساعد إن وجد وممتحن وقيد يتم اللجوء إلى ممتحن ثاني وتقوم اللجنة بتقييم العرض الشفوي للطالب ويمكن أن تطرح عليه أسئلة يجيب في نهاية التقييم وتمنح علامة في نهاية المداولة من طرف لجنة المداولة وهي غير قابلة للتعويض وفقا للمادة 14 من القرار.

ثالثا: رسائل وأطاريح الدكتوراه

تعتبر رسائل وأطاريح الدكتوراه هي عمل أو بحث علمي موسع يتوجه به الطالب إلى هيئة أو لجنة أكاديمية وهي بحث مبتكر وأصيل في موضوع من موضوعات وهي أعلى درجات البحث قيمة وعلما ومنهجا لانها تجمع بين المعلومات و المنهجية بالإضافة الى سعيها لاكتشاف رؤى جديدة ومضامين فريدة كانت خافية قبل ذلك وتكون هذه الاضافة دقيقة وواضحة على مستوى عال. وهي تعتمد على مراجع كثيرة و تقتضي من الباحث البراعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية بحيث تبين أن الباحث يستطيع الاستقلال بعد البحث دون الحاجة على من يشرف عليه[1]

وفي الجزائر يوجد نوعين من رسائل الدكتوراة دكتوراة علوم أيل للزوال –مازال يوجد بعض الطلبة بم يناقشوا– وهم طلبة الماجستير يتحكم فيهم المرسوم التنفيذي رقم رقم 254/98 المؤرخ في 17 اوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراة وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي.

وهو ما بينته المادة 55 بان موضوع أطروحة الدكتوراة هو عمل مبتكر وجديد وتناقش أطروحة الدكتوراه وفقا للمادة 70 من نفس المرسوم أمام لجنة من أربع إلى 6 أساتذة برتبة استاذ التعليم العالي أو أستاذ مؤهل ويجب أن يكون على الأقل ثلث الاعضاء من خارج الجامعة واذا غاب أحد المناقشين يمكن أن يرخص رئيس اللجنة بانعقاد المناقشة اذا حضر على الأقل 4 مناقشين مع الاشارة أن غياب الاستاذ المقرر يمنع اجراء المناقشة.

أما طلبة الماستر فيتحكم فيهم القرار القرار الوزاري رقم:961 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020 الذي يحدد كيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط اعداد أطروحة الدكتوراة ومناقشتها.

[1]– د/ صالح طليس ، مرجع سبق ذكره، ص 125.

و بينت المادة 27 من القرار السالف الذكر أن اعداد بحث الدكتوراة يتضمن موضوع جديد ومبتكر وتتم مناقشة الاطروحة علنيا امام لجنة متكونة من اربع الى 6 أعضاء ويجب ان يكون على الاقل عضو واحد من خارج المؤسسة الاصلية. وفقا لمادة39 من نفس القرار.

رابعا: المقالات:

وهي عبارة عن بحوث معدة من طرف طلبة الدكتوراة أو الدكاترة والاساتذة الجامعيين وذلك بتناول موضوع بالبحث عبر عدد أكثر من عشر صفحات وتخضع للتحكيم السري من قبل المتخصصين ومدرج عبر المنصة الجزائرية للمجلات العلمية **ASJP**

خامسا: الملتقيات

وهي عبارة عن مداخلات تلقى في تجمعات علمية سواء افتراضيا أو حضوريا ويخضع اعداد المدخلات وفقا للمحاور التي يعالجها الملتقى وتحكم المداخلات من قبل الخبراء و المتخصصين.

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي

إن البحث العلمي هو نتاج فكري محض ويتميز هذا البحث بعدة خصائص تميزه عن غيره ومن الأعمال و تتمثل في:

أولا: تحديد مشكلة البحث العلمي

تعتبر مشكلة البحث العلمي تحويل الظاهرة أو القضية الى موضوع محدد ينطوي على اشكالية مثيرة للحيرة بحيث تحتاج إلى بحث لايجاد تفسير لها وهو ما يعكس أهمية الموضوع المقترح[1].

ويقف تحديد مشكلة البحث على عدة عوامل[2].

01 -التخصص العلمي:

وهو أن يكون للباحث المام كبير بمجال تخصصه و بمشكلاته فيتناول المشكلات غير المحلولة.

02 -الميل العلمي:

ويقصد به حب الاستطلاع والاستعداد الذاتي لمعالجة تلك المشكلة لايجاد حل لها وهذا ما يحفز الباحث اتقان البحث لتقصي ما يصادفه من قضايا لها علاقة بتخصصه الأمر الذي يؤدي الى تولي

---

[1]- د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]- المرجع نفسه، ص 69.

أفكار أو اثارة مشكلات مستجدة فمن الممكن أن تكون المشكلة المثارة من خلال ملاحظات الباحث الميدانية وهو ما قديجعل الباحث يجد حل لهذه المشكلات.

ثانيا: العمومية والتنبؤ:

باعتبار البحث العلمي هو عمل يقوم به الباحث لايجاد حل لمشكلة أو مشكلات قائمة فإن الحل الذي يصل اليه الباحث موجه لخدمة المجتمع و بالتالي فهذا العمل يهدف إلى التنبؤ بعدة ظواهر و الحالات قبل وقوعها وعلى سبيل استخدام الاحصاء في مجال العمليات الاقتصادية [1] ذلك أن التنبؤ والعمومية صفة من صفات العلم[2].

ثالثا: التجديد والابتكار والأصالة

من خصائص البحث العلمي أن يكون جديدا ومبتكرا و اصيلا وأن لا يكون منقولا[3]، وهذا لا يعني أن موضوع البحث لم يبحث فيه سابقا فقد يكون كذلك لكن ينقصه المزيد من البحث او مازال يشير الى بعض الجوانب بمزيد من التعمق و التحري، كما قد يكون التجديد بإعادة ترتيب جزئياته أو بطرح ومعالجة للموضوع بمنهجية جديدة[4].

رابعا: امكانية البحث:

إن امكانية البحث تعني عدم البحث في مواضيع غامضة ومعقدة تفوق قدرات الطالب العلمية و الاقتصاديةِّ[5].

خامسا: توفر المادة العلمية:

لقيام الباحث بإنجاز بحثه لا بد من توفر المصادر و المراجع ذلك أن عدم توفرها أو قلتها يؤدي إلى عرقلة الباحث جاعلا اياه لا ينجز هذا البحث وبالتالي على الباحث الابتعاد عن المواضيع الغامضة غير متوفر فيها المراجع.

سادسا: الموضوعية والدقة واحترام المنهجية :

---

[1]– جيدر مائيو، منهجية البحث العلمي، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير و الدكتوراة، ترجمة مليكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق، 2004، ص 18.

[2]– د/ عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 22.

[3]– د/ صالح طليس، مرجع سابق، ص 125.

[4]– د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[5]– المرجع نفسه، ص 71.

يجب أن تتوفر في البحث العلمي البعد عن التحيز و أن ينجز في ظل تقبل النتائج المنطقية المتوصل اليها وان كانت مخالفة لآرائه وتوجهاته كما يتطلب في اعداد البحث القانوني احترام المنهجية في اعداد البحوث، وهو ما يتطلب من الباحث الالمام بأصول ابحث العلمي كما لا بد من أن يكون البحث القانوني دقيقا في كل جوانبه سواء من طرح الأفكار أو مناقشتها ومعالجتها[1].

المطلب الثالث: علاقة الباحث بالبحث العلمي

لا بد للباحث العلمي سواء كان استاذ أو طالب ان يتحلى بكثير من الصفات التي ترقى به سواء كان هذه الصفات ذاتية أو موضوعية.

والباحث هو انسان متميز بقدراته العلمية وفكره على التتبع للوصول الى المعرفة العلمية المتخصصة بطريقة ابداعية فالمجتمع بحاجة الى الباحث العلمي صاحب القدرات العلمية المتميزة التي توفر له مستلزمات البحث العلمي ذلك أن البحث العلمي عمل شاق يحتاج إلى جهد وتفكير[2].

ويواجه الباحث في حياته الاكاديمية نوعين من الابحاث نوع يختاره أو لا يشارك في اختياره، بل يعرض عليه من طرف الكلية أو من قبل الاستاذ المشرف وخاصة البحوث التدريبية، ونوع اخر يشارك في اختياره بالتنسيق مع الاستاذ المشرف كما لافي مذكرات الماستر و أطروحات الدكتوراة.

وعلى الباحث أن يتصف بصفات ذاتية و موضوعية و الا اعتبر موضوعه نقلا للمعلومات فقط.

الفرع الأول: الصفات الذاتية:

تتمثل الصفات الذاتية في صفات شخصية تخص الباحث وهي تعبر عن شخصيته وتتمثل في:[3]

أولا: الرغبة

تتمثل الرغبة في حب الباحث لبحثه حيث لا يمكن ان يتحجج في اتمامه الا اذا كان راغبا فيه مدركا للصعوبات التي تعترضه، وعلى الباحث أن يأخذ وقته في التفكير فالحماس الزائد والسرعة يؤدي إلى الباحث بتغيير عنوان بحثه عدة مرات وذلك من خلال مقدرته العلمية من خلال المؤهلات و الشهادات بالإضافة الى الاستعداد النفسي للبحث العلمي الذي يجعل الباحث يبتعد عن ملذات الحياة و البقاء مع مشقات البحث[4].

ثانيا: الصبر والاستمرارية

---

[1]– د/ رؤوف بوسعدية ، مرجع سابق، ص 07.

[2]– د/ يوسف شباط ، اصول مناهج البحث العلمي، دار الكتاب الجامعي، مصر 2020، ص 20.

[3]–د/ صالح طليس، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[4]– د/ يوسف شباط، مرجع سبق ذكره، ص 60.

يواجه الباحث أثناء انجازه صعوبات عديدة وذلك من خلال التفتيش والبحث عن المصادر الى غاية اخراج البحث في صورته النهائية، وهذه الصعوبات تختلف من حالة إلى اخرى فقد تكون ذات ارتباط بالموضوع كقلة المراجع أو وجودها بلغة لا يتقنها الباحث او صعوبات خارجة عن نطاق البحث وهي صعوبات ناجمة عن امور شخصية للباحث لكن مؤثرة في البحث ما يلزم على الباحث الصبر و المثابرة في انجاز بحثه..

ثالثا: تمتع الباحث بأفق خيالي:

ينبغي على الباحث أن يكون له افق خيالي ابداعي حيث أن يكون له حب الاطلاع و المذاكرة و المثابرة و المراجعة و الاطلاع على الثقافات الأخرى حيث يتمكن من وضع نظرة خاصة به حول موضوع البحث[1].

رابعا: التجرد والموضوعية

ويقصد بالتجرد هو عدم الانطلاق من خلفيات ذاتية أو مذهبية أو سياسية أو أي خلفية كانت مع احترام أراء الأخرين و لو لم تكن متطابقة مع اراءه، ويقصد بالموضوعية أنه لا بد من اعتماد التحليل المنطقي للامور بعيدا عن الذاتية و التعصب و الحكم المسبق[2].

خامسا: الأمانة العلمية

يقصد بالأمانة العلمية أن يشير الباحث بدقة إلى المراجع التي استسقى منها المعلومات وأن ينسب لها اراءها في هامش بحثه، وهو بذلك لا بد أن يتحلى بالأمانة العلمية لان البحث العلمي أمانة ومسؤولية ويقتضي منه أن يعرض الحقيقة كما توصل إليها دون تشويه أو تحريف أو انتقاص منها[3].

ويشمل مفهوم الأمانة ان ينسب الباحث الافكار و المعلومات الى أصحابها وهو مانصت عليه المادة 03 من القرار الوزاري رقم: 1082 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2020 المتعلق بالقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها[4].

وضرورة أن عدم نسبة ايه أفكار الى مصادر اذا لم تكن صادرة عن مراجع معروفة بالنزاهة في النقل الصحيح للأفكار[1].

---

[1]–د/ سمير شيباني، اعداد البحوث والمذكرات الاكاديمية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند الحاج، البويرة، 2017/2016، ص 21.

[2]–د/ صالح طليس، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3]– د/ صالح ابراهيم المتيوتي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[4]لمزيد من التفصيل أنظر القرار الوزاري رقم: 1082 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2020 المتعلق بالقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

سادسا: الوضوح

لا بد من أن تكون افكار الباحث واضحة ومركز ومتسلسلة ومنطقية[2]

سابعا: التجديد:

وهو الابتعاد عن التقليد و السعي الى تقديم معلومات جديدة خدمة للقارئ و المجتمع.

الفرع الثاني: الخصائص الموضوعية

لا بد من الباحث أن يراعي عند انجاز بحثه عدة أمور و شروط موضوعية تخص البحث وتتمثل في:[3]

أولا: عدم الخروج عن الموضوع سواء من خلال العنوان الرئيسي أو العناوين الفرعية.

ثانيا: عدم ابداء الآراء الشخصية دون تعزيزها بأراء ذات قيمة وعدم الحكم المسبق على الا/ور دون الحجة الدامغة.

ثالثا: عدم اعتبار أن هناك رأيا أو حقيقة من الحقائق المسلم بها لانها صادرة عن غالبية أو أجمع عليها غالبية الفقهاء بأنها لا تقبل الجدل أو المناقشة.

رابعا: عدم اعتبار القياس أو المشابهة حقيقة لا تقبل المناقشوة و المجادلة.

خامسا: الابتعاد عن حذف أي دليل أو حجة أو نظرية لا تتفق ورأي الكاتب.

سادسا: عدم اعتبار السكوت عن بعض النتائج حقيقة قائمة.

سابعا: عدم الاعتماد على المصادر و الاقتباسات او النتائج غير الواضحة او غير الدقيقة.

ثامنا: شرح مفردات ومدلولات البحث بطريقة سليمة.

المبحث الثاني: مراحل اعداد البحث القانوني

تخضع عملية اعداد و انجاز البحث العلمي في ميدان الحقوق الى طرق ومراحل كلها مرتبطة ومتناسقة ومكملة لبعضها البعض بحيث يعطى الباحث لكل مرحلة حقها من التفكير والاعداد.

المطلب الأول: مرحلة اختيار الموضوع

---

[1]– د/ عاصم خليل، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2]– د/ صالح طليس، مرجع سبق ذكره، ص 128..

[3]– د/ صالح طليس، مرجع سبق ذكره، ص 128.

ان مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي هي عملية تحديد القضية او المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها من عدة فرضيات علمية بواسطة الدراسة و البحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المتعلقة بالمشكلة وتفسيرها و استغلالها فيرحل ومعالجة القضية أو المشكلة المطروحة للبحث العلمي[1].

ومن الطبيعي أن يكون نقطة البداية في كتابة البحث العلمي هي اختيار الموضوع محل البحث وعلى ذلك فإن التوقف والنجاح في تحديد مشكلة البحث تتوقف على حسن اختيار الباحث لموضوع البحث والمقصود بموضوع البحث المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء اشكالية محددة منه لتكون الموضوع الذي يبحث فيه[2].

ولقد أثبتت التجربة أن الطلبة يوفقون في اختيار مواضيع بحوثهم يكونون أكثر تفوقا ونجاحا[3].

و على الباحث في هذه المرحلة أن يتجنب الوقوع فيما يلي:

-اختيار موضوع فيه ندرة للمراجع حتى لا يقع في مشكلة عدم استكمال البحث.

-اختيار موضوع لا يستحق الدراسة بسبب كثرة الدراسات او بسبب عدم وجود فائدة منه.

-اختيار موضوع عام يجعل الباحث يغرق في ثناياه ويتشعب في تفرعاته.

-اختيار موضوع لا يوافق قدراته العلمية اللغوية، المادية وظروفه الشخصية[4].

وقبل البدء على الباحث أن يحلل العنوان المطلوب ليحدد بالضبط ماهو المطلوب منه ويراعى في العنوان المبادئ التالية:[5]

-أن يكتب عنوان الموضوع بعبارة مختصرة ولغة سهلة وواضحة وأن يكون موجزا.

-أن يبدا العنوان بكلمات محورية دقيقة مثل دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق و الحريات.

-أن يعبر العنوان على جميع التعبيرات المستقلة و التابعة لها ويراعى في صياغة العنوان الاعتبارات الموضوعية والشكلية.

المطلب الثاني: وضع خطة البحث

تهدف خطة البحث الى التحديد الدقيق لموضوع البحث مما يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث و العمل على معالجتها بغرض استكمال جوانب البحث المختلفة و الوصول الى الصورة النهائية من

---

[1]-د/ عمار عوابدي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2]-د/ أحميدوش مداني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط03، دار النشر، د ب النشر، 2015، ص 68.

[3]-د/ سمير شيباني، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[4]- المرجع نفسه، ص 28.

[5]-د/ صالح طليس، مرجع سابق، ص 136.

خلال الاجابة على التساؤلات المتعلقة به[1] وهي خطو اجرائية ذهنية لا بد منها العقلية التي ينطلق منها الباحث و التي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمية من أجل الوصول الى الهدف المنشود[2].

ويعتمد الباحث خطة مبدئية باعتبارها الضامن الأكيد لنجاح العمل المطلوب، وهو ما يتطلب دراسة متسلسلة لمحتويات البحث لمعالجة النقاط المطلوبة والاستعباد المسائل الزائدة و غير الضرورية و التي لا ترتبط مباشرة بالموضوع.

وتعتبر الخطة عنصرا أساسيا وضروريا في أي موضوع قانوني فهي الاطار الذي يتحرر فيه الموضوع و يتم اعداد مراحل اعداد الخطة عادة غلى الشكل التالي[3]

-جمع المراجع المتعلقة بالموضوع وتأتي ذلك حكما بعد تحديد الإشكالية لأنه منطقيا لأن الخطة هي التي تجيب فيها عن الاشكالية.

-يقوم الباحث بإلقاء نظرة على المراجع وذلك لتكوين صورة عن الموضوع البحث ثم بعد ذلك يقوم بعملية الفرز والتبويب ثم فرز المعلومات الهامة عن الثانوية والتي يجيب عن الاشكالية

-وضع مخطط أو تصميم للعمل وهذا المخطط أو التصميم يكون عرضة دائما للتعديل كلما تقدمت مطالعات الباحث.

الفرع الأول: شروط تقسيمات البحث

يشترط في وضع الخطة النهائية بعد الكشف عن القصور او النقص بتقسيمات المعتمدة للتلاءم مع المستجدات، بحيث لاتوجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات البحث لان ذلك تتحكم فيه طبيعة الموضوع ومحتواه

ويشترط في تقسيمات البحث الشروط التالية:[4]

أولا: أن تكون تقسيمات البحث موحدة و ثنائية

تكون تقسيمات البحث الرئيسية موحدة سواء إلى أقسام، أو أبواب أو فصول، مباحث، مطالب، فروع، أولا، 01، أ، و تتحكم طبيعة الموضوع في هذا الأمر، و لابد أن تكون ثنائية متقابلة. بحث لا يمكن أن يكون البحث متكون من فصل واحد مثلا و انما الى فصلين أو مبحثين ...

ثانيا: تناسب التقسيمات

---

[1]- أحميدوش مدني، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2]- د/ ابراهيم ابراش، البحث الاجتماعي، قضاياه، مناهجه، اجراءته، سلسلة الكتب، عدد 10، 1994، ص 140.

[3]- د/ صالح طليس، مرجع سابق، ص 142.

[4]-د/ علي مراح، مرجع سابق، ص ص 78 و ما بعدها

يشترط في تقسيمات البحث ان تكون متناسبة من حيث الأقسام والحجم أي لا يتجاوز أي تقسيم في البحث ضعفه مماثلة من حيث تقسيماته الجزئية وحجم المعلومات فالتوازن ضروري في هذا الأمر خاصة عدد الصفحات التي تكون مماثلة في كل أجزاء البحث.

ثالثا: ارساء تقسيمات البحث على قاعدة موضوعية

طبيعة الموضوع المعلومات والبيانات المحصلة وغيرها من المسائل الواقعية.

رابعا: مناسبة التقسيمات لطول البحث

باعتبار تقسيمات البحث الرئيسية و الجزئية هي في الحقيقة الأفكار الرئيسية والجزئية لهذا البحث فلا بد أن تعبر هذه التقسيمات عن كل أفكار البحث.

خامسا: تناسق وترابط العناوين الرئيسية والفرعية

يشترط أن تتناسق تقسيمات البحث مع بعضها البعض ومع عنوان الموضوع المنبثقة عنه و باعتباره الجذع المشترك.

سادسا: تناسب محتويات التقسيمات المتناظرة

لابد أن تكون التقسيمات الخاصة بالبحث بمتناظرة بما يخدم غرض الموضوع ويعكس تحكم الباحث في الموضوع.

الفرع الثاني: مقدمة البحث:

تعتبر المقدمة الباب الرئيس الذي من خلال يتم الاطلاع على محتوى الموضوع باعتبارها تقدم الفكرة الأساسية عن نوايا الباحث و عن غايته من معالجة الموضوع من خلال اظهار الأسباب الحقيقية التي دفعته لاختيار البحث ونظرا لاهميتها فإن كثير من المؤلفين يعتبرونها بمثابة الفصل الأول في كتبهم المتكونة من عدة فصول[1]، وتعتبر المقدمة جزء أساسي من البحث و تتمثل ظيفتها في اعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث وقراءته والمقدمة هي المدخل العام و الشامل و الدال على افاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت[2]، والقاعدة العامة أنه ؤرغم ان المقدمة هي أول ما يوضع في البحث إلا أنها اخر ما يكتب.

---

[1]– عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 92.

[2]–د/ عمار عوابدي، مرجع سبق ذكره، 119.

ولا تكون المقدمة مقسمة الى اجزاء كما أن غايتها ليست معالجة الموضوع بل التقديم له ولذلك لابد أن لا تكتب العناصر المكونة لها في شكل عناوين بل فقرات متتالية محافظة على الوحدة الشكلية و الموضوعية للمقدمة و تتكون المقدمة من[1]

أولا: العناصر الأساسية

تشتمل مقدمة البحث على العناصر التالية

01-تحديد الموضوع

يؤدي تحديد الموضوع الى تمييزه عن المسائل المتشابهة معه، وتحديد مفاهيم الموضوع وكافة مصطلحاته مع تحديد موقع الموقع في المادة العلمية.

02-بيان أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع من خلال وذلك من خلال مدخل تمهيدي لموضوع البحث متكون من فقرة أو اثنين يبين أهمية الموضوع مثل وتتبع أهمية البحث ، وبوجه عام تتمثل اهداف البحث في القاء الضوء على .... وكشف .... ودراسة ....،و عرض.....[2].

ويكون ذلك من خلال تبيان الاهمية العلمية و الاهمية النظرية اي الفقهية و العلمية و بيان الافكار او الفكرة العامة الموجهة لإشكالية التي تطرح لمعالجة الموضوع.

03-**اعلان الخطة**: و لابد ان تكون في نهاية المقدمة مع عرض الخطين الأساسين لها فقط.

ثانيا: العناصر الثانوية للمقدمة

تشتمل العناصر الثانوية للمقدمة في[3]:

01- ا**لمشكلات التي واجهت الباحث**

[1]-د/ علي مراح، المرجع السابق، ص 119 118.

[2]- د/ صالح طليس، مرجع سابق، ص 142

[3]د/ علي مراح، المرجع السابق، ص 119 .

سواء أكانت مشكلات نظرية تتعلق بصعوبة المسألة من الناحية الفقهية وتعقد المشاكل التي يطرحها الموضوع أو بسبب اهتمام الدارسين بها و ماينجم هن ذلك من قلة المراجع بسبب حداثة النظام القانوني و التي يستحسن وضعها بعد أو أثناء عرض الاهمية العلمية للموضوع .

كما يمكن أن تكون مشكلات البحث ذات طبيعة مادية تتعلق بصعوبة العثور على مراجع البحث.

02-**التطور التاريخي للمشكلة:** يتم العرض التاريخي للمشكلة في مقدمة البحث اذا لم يكم موضوع البحث نفسه عرضا تاريخيا، وقد يرتبط العرض التاريخي الذي يقدم في المقدمة بالحديث عن أهمية الموضوع إلا أنه قد يستقل عنه ببيبا الأعمال السابقة المشابهة لموضوع البحث ويطالب الباحث في هذه الحالة ب تبرير اختياره لموضوع سبق البحث فيه واثبات أن عمله يضيف الجديد و عليه أن شير إلى أمرين اثنين:

-أنه على علم بوجود دراسات في الموضوع نفسه أو موضوعات قريبة منه.

- انه يرى بالرغم من ذلك أن بحثه سيقدم الجديد أما لقصور في البحوث الأخرى أو لوجود تطورات حاصلة جعلت تلك البحوث قاصرة على مجراتها.

03-القانون المقارن يمكن أن يتكلم الباحث في في بحثه عن مقارنة موضوعه مع غيره من المواضيع اذا لم يكن بحثه هو نفسه دراسة مقارنة ولك لما يرى أن ايراد المقارنة في مقدمة البحث له أهمية كبيرة على غرار ذكر بعض الموضوعات الشبيهة بموضوعه.

و يبدا ترقيم المقدمة من الرقم 01 باعتبارها جزءا أساسيا في البحث كما أسلفنا الذكر.

ثالثا: الاشكالية

تعتبر الاشكالية هي نقطة ارتكاز الاساسية لأي بحث و فيها تتضح معالم المشكلة بحيث يعرف قارئ الموضوع ما هو المراد ببحث الباحث حيث أن الموضوع الطي يخلو من الاشكالية هو موضوع غير جدير بالصفة العلمية لان نقطة الارتكاز الأساسية للبحث العلمي هي المشكلة او التساؤل الذي يتطلب حلا[1].

والتفكير في وضع الخطة يسبقه التفكير في صياغة الاشكالية التي تكون شاملة لكل أجزاء البحث. وتعرف اشكالية البحث على أنها فن وعلم او هي فن علم طرح المشكلات[2]، ويتمثل دورها في انها تمكن الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي يعتبرها ثانوية كما تحدد الاسئلة التي يرد لها اجابة لها بشكل دقيق ومنسجم تقود الى تبيان ما يهدف اليه الباحث من دراسة و اثبات، ومن خلال ما تقدم فإن تعريف مشكلة البحث هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا اي ما يبدو أن تتم دراستهن وتعني صياغة

[1]-د/ صالح طليس، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2]-د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 89.

مشكلة البحث تعريف المشكلة وتحديدها بضبط معالمها ووضعها في مجراها الفكري أي أن صياغة المشكلة تؤدي إلى طرح تساؤل حول واقع أمر نريد معرفته في اطار يسمح ببحثه علميا ومن ثم فإن المفاهيم والمصطلحات المستعملة يحب أن تحدد بشكل يمكن تحقيقها علميا أي إلى الحد الذي يستطيع فيه الباحث ترجمتها في الواقع[1].

ومن المتفق عليه أن هناك مراحل منهجية وأن الموضوع الواحد يمكن معالجته من زوايا نظرية متعددة وفقا للمداخيل المعتمد وان باختيار الاطار المنهجي للإشكالية أو المدخل النظري لصياغتها مسألة في غاية الأهمية من حيث أنها تحدد للباحث خط سير معين يلزمه ويستمد منه مفاهيمه و بناء النموذج التفسيري لموضوع بحثه منا يساهم في توضيح سؤال الانطلاق الذي يحدد ما يرغب الباحث دراسته أو اثباته وتأتي أيضا أهمية اختيار المدخل المنهجي في كونه يساعد على فرضيات و مسلمات البحث للإجابة على سؤال الانطلاق للإشكالية، وإن تحديد الاطار المنهجي بكل وضوح لا لبس فيه منذ البداية من شأنه اضفاء الشفافية عللا سيرورة البحث وتجنب الغموض فيه، وهذا يتأتى من خلال الالتزام بعوامل ومؤشرات خاصة كيفية انطلاق الباحث منذ البداية في بحثه و تحديده ماذا يريد أ ن يدرس؟.

بالإضافة الى البيانات و المعلومات التي يجمعها الباحث تحضيرا لصياغة اشكالية بحثه و لا يمكن اغفال العنصر الشخصي المتمثل في تكوين الباحث ومؤهلاته وقدراته الفكرية ومهارات تقنيات البحث التي يتمتع بها.

ولهذا يركز الباحث جهده في الاستخدام الأمثل لما هو متوفر من المناهج و التقنيات للحصول على أفضل النتائج من الادوات المتاحة ويستعين الباحث في اختيار الاطار النظري الأصلح بتحديد ماذا يريد ان يدرس تحديدا دقيقا ونهائيا و كذلك من خلال البيانات التي تم جمعها

وعليه فالإشكالية هي بمثابة التحديد العام و الداخلي لمجمل موضوع القضية محل البحث، و عليه تحديد الاشكالية في بداية البحث و ليس في بداية التحليل حيث يبدأ التحليل العقلي قبل عملية البحث حول مشكلة الموضوع المعين[2].

وتحدد الاشكالية بمعرفة عما يتم البحث عنه او دراسته و يتم ذلك عبر تساؤل اولي او ما يعرف بسؤال الانطلاق أو السؤال الرئيسي الذي يبلور الفكرة الأساسية او المحورية للموضوع و يتأتى ذلك من خلال قراءات ومطالعات الباحث و من خلال التخصص العلمي أيضا، ويساهم تحديد السؤال الموجه للاشكالية في توجيه الباحث وحفضه من الضياع في جمع المعلومات التي لا علاقة لها بالموضوع، ويجي أن يكون

---

[1]– المرجع نفسه، المكان نفسه.

[2]– –د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

السؤال الموجه للاشكالية حاسما ومحوريا ومركزيا لموضوع البحث فكلما كان هذا السؤال دقيقا كانت الاجابة عنه دقيقة اذ يتجاوز بذلك الاسئلة المستجدة التي تظهر له والتي تشكل في مجموعها البناء القاعدي للبحث و التي تعتبر ضرورية و مهمة لكل بحث[1].

ويشترط في سؤال الانطلاق التي تتمحور حوله الاشكالية أن يصاغ بشكل صحيح ويخضع لمجموعة من القواعد والمواصفات المنهجية منها على الخصوص[2]

01-**الوضوح** اي الدقة والاختصار في صياغة السؤال الرئيسي وذلك بتحديد المفاهيم و المصطلحات التي يتكون منها السؤال بحيث لا يكون طويلا ولا مختصرا جدا.

02-الملاءمة في الاشكالية:

بمان الاشكالية هي تجسيد للمشكلة او المسألة المراد معالجتها للوصول الى نتائج معينة فان طرحها لايستلزم التجريد و الحياد فلا بد أن لا يوحي السؤال الرئيسي للاشكالية باتجاه الحكم المسبق أو تبني معايير معينة في التفسير و التحليل فالاشكالية تعتبر المدخل الذي يحدد مسار تناول موضوع البحث المطروح للدراسة من أجل الوصول الى نتائج تكون كأجوبة على هذه الاشكالية.

كما يشترط ايضا في الاشكالية ما يشترط في البحث العلمي من مقومات بحيث أن لا تكون الاشكالية تثير مسألة غيبية أو مستحيلة لا يمكن عرضها للبحث[3]

الفرع الثالث: الخاتمة

تعتبر الخاتمة عرض موجز ومركز وشامل لكافة المراحل و الجهود و الاعمال التي قام بها الباحث من خلال عملية اعداد بحثه و انجازه وحوصلة مختصرة للنتائج و الحقائق التي توصل اليها من خلال بحثه العلمي[4]، ومن خلال الخاتمة يقوم الباحث ببلورة النتائج و الافكار و الاجوبة التي توصل اليها من خلال تحليلاته المتضمنة في صياغة الموضوع[5].

---

[1]-المرجع نفسه، ص ص 93،94.

[2]- المرجع نفسه، ص 94.

[3]- -د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره ، ص 95.

[4]- د/ عمار عوابدي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[5]-د/ صالح طليس ، مرجع سبق ذكره، ص 147.

كما تتضمن الخاتمة عرض كافة المشاكل و العراقيل التي قامت أمام عملية اعداد البحث وكيفيات التغلب عليها، فالخاتمة اذن هي اجابة مختصرة ومركزة عن الاشكالية وماهي النتائج المتوصل اليها[1].

ويجب أن تكون الخاتمة[2] قصيرة بحيث لا تتجاوز بضعة صفحات ويجدر بالباحث أن يوجه عنايته للخاتمة بحيث لا تحتوي على تقسيمات بل يحاول ذكر موقفع من التعارضات التي يثيرها الموضوع مع تلخيص الحجج التي اوردها مفصلة في متن الموضوع.و تقييم الافكار المعروضة في البحث و التعرض لاوجه فعاليتها او نجاحها او فشلها او كفايتها او قصورها.

اقتراح الحلول و التعديلات التي ريرى ادخالها على بعض القوانين او الغاءها او تدخل المشرع لتنظيم نشاط معين.

و تتميز الخاتمة بالمميزات التالية[3]:

- تتميز بأنها حصيلة البحث بأكمله ولا تشكل جزءا منفصلا عنه.
- تعمل على تجسيد النتائج النهائية التي توصل اليها الباحث من خلال دراسته للموضوع.
- تربط الى حد كبير بالمقدمة لأنها تجيب على التساؤلات المطروحة فيها.
- تستخدم عادة لإبراز اهم النتائج التي استخلصها الباحث في بحثه

المطلب الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية

تعتبر مرحلة جمع المادة العلمية من أهم مراحل البحث العلمي اذ تعتبر هذه الاخيرة قوام البحث العلمي بحيث تشكل المادة الخام له الذي من خلال تتم عملية انجازه، وتنقسم مرحلة جمع المادة العلمية إلى عدة مراحل

الفرع الأول: مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها

بعد مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، تأتي مرحلة البحث عن المراجع العلمية، والتي تهدف الى جمع كافة المعلومات والمعطيات المتعلقة بموضوع البحث.

---

[1]– د/ عمار عوابدي، مرجع سبق ذكره، ص 123

[2]–د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص ص 147،148.

[3]–د/ صالح طليس، مرجع سبق ذكره، ص 148.

وتسمى مرحلة البحث عن الوثائق وتجميعها وترتيبها باسم " عملية التوثيق" وهي عملية لها نظامها الخاص بها[1]

أولا: مفهوم الوثائق العلمية

يندرج مفهوم الوثائق العلمية لموضوع من موضوعات البحث العلمي، هي جميع المصادر والمراجع التي تحتوي أو تتضمن على جميع المعطيات والمعلومات المكونة للموضوع، والتي تشكل في مجموعها المادة العلمية الخام للبحث العلمي.

01-أنواع الوثائق العلمية

الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي كثيرة ومتنوعة، مثل المصادر، والكتب والوثائق الرسمية، والدوريات، والقواميس، والموسوعات ودوائر المعارف، والتقارير، وأطاريح الدكتوراة ورسائل الماجستير و مذكرات الماستر

أ-المصادر

هي عبارة عن الوثائق العلمية الأصلية، وهي تلك الوثائق التي تتضمن مبدئيا الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون استعمال مراجع وسيطة في نقل هذه المعلومات،

وأنواع المصادر في ميدان العلوم القانونية والإدارية هي:

1- المواثيق القانونية الوطنية والدولية.
2- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية للدولة
3- التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.
4- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة على اختلاف انواعها و المبرمة بين الدول، والمصادق عليها رسميا.
5- أحام القضاء التي تتضمن اجتهادات .
6- الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الرسمية .

ب- المراجع:

[1]- د/ أحمد بدر، والدكتور محمد فتحي عبد الهادي، المكتبات الجامعية، القاهرة، مكتبة غريب، 1977، ص 15،16

تعتبر المراجع عبارة عن وثائق تستمد قوتها العلمية ومعلومات الموجودة فيها من المصادر، أي أنها هي عبارة عن الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث والدراسة أو بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى[1]

ومن أمثلة الوثائق والمراجع العلمية غير الأصلية وغير المباشرة، أي الوثائق الثانوية في ميدان العلوم القانونية والإدارية ما يلي:

01- الكتب القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات مثل كتب القانون المدني، والقانون الإداري، والقانون الدستوري، وكتب القانون الجنائي.

02- **الدوريات والمقالات العلمية** ، ومن أمثلة الدوريات الشائعة المعروفة في مجال العلوم القانونية المجالات المتخصصة في العلوم القانونية والإدارية التي تصدرها أكاديميات ومعاهد العلوم القانونية والإدارية الوطنية والدولية، على غرار المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، والتي توجد بالبوابة الجزائرية للمقالات العلمية

03- **الرسائل العلمية** وهي مجموع البحوث والدراسات العلمية الجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية مثل اطاريح الدكترواة، ورسائل الماجستير ه، وأبحاث الترقية الخاصة بسلك الأساتذة الجامعيين

03: وسائل الحصول على الوثائق العلمية

يتحصل الباحث على الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث بوسائل الشراء أو التصوير أو الإعارة العامة والخاصة، أو بوسائل النقل والتلخيص.

ثانيا: مرحلة القراءة:

01-القراءة[2]: وهي الوسيلة الأولى والاساسية في جمع المادة العلمية و تنصب القراءة بالدرجة الأولى على الكتب والبحوث السابقة والدوريات وكذا القوانين والاعمال الرسمية ونتائج الملتقيات أو على الاحكام و القرارات و كل ماله علاقة بموضوع البحث[3].

02-أهداف القراءة

تتمثل أهداف القراءة في [1]

[1] د/ أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط09، 1976، ص 47.

[2]-د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 97

[3]-د/ عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 62.

-التعمق في التخصص وقهم الموضوع والسيطرة على جوابه العلمية بواسطة الاطلاع و الفهم والعلم بأسراره و حقائق افكاره ومعلوماته الموجودة في المصادر و المراجع

-اكتساب نظام التحليل متخصص وقوي حول موضوع البحث اي اكتساب رصيد معرفي مع الحقائق و الأفكار والتي تختزن في ذهنية الباحث والتحليل يساعد البحث في ملاحظة و تجريب و بناء واستنتاج جوانب الموضوع محل الدراسة.

- تؤدي القراءة الواسعة للمصادر والمراجع الى اكتساب اسلوب علمي قوي من طرف الباحث يساعده في اعداد بحثه اعدادا متميزا.

- تؤدي القراءة بالباحث الى اعداد خطة محكمة وموزونة دالة على كل افكار الموضوع مضبوطة منهجيا ومتناسقة، كما تؤدي به الى تشكيل ثروة قانونية لغوية من خلال المصار و المراجع التي تم قرأها.

03-أنواع القراءة:

للقراءة أنواع تتمثل في[2]:

أ-القراءة الاستطلاعية:

تكون الاستطلاعية سريعة تمهيدية خاطفة من أجل تكوين انطباع أولي و استطلاع عام لأهم الأفكار التي يتضمنها المرجع.

ب- القراءة العادية

تكون القراءة العادية من أجل استخلاص أفكار وتحصيل معلومات حول الموضوع لتوظيفها في كتابة البحث فيما بعد.

ج-القراءة المركزة

القراءة المركزة هي قراءة تحليلية تفسيرية عميقة و تكون بتأني للفهم الجيد و التمعن الفاحص لسير خفايا الكلمات وابعاد الافكار وهذا من أجل تخزين و اختمار الأفكار لدى الدارس مما يساهم في تراكم معرفته العلمية مما يؤدي الى تكوين عملية استنباط و توليد افكار جديدة و يساهم في تركيب أفكار للباحث.

04-شروط القراءة

هناك عدة شروط تتطلبها القراءة السليمة و لعل أهمها[3]:

---

[1]- المرجع نفسه، ص 63

[2]- د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 97

[3]- د/ عمار عوابدي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

أن تكون القراءة واسعة و شاملة لكافة المصادر و المراجع التي لها علاقة بموضوع البحث.

- يجب أن يكون الباحث القارئ ذكيا و قادرا على تقييم المصادر و المراجع التي يقرءها حتى تكون للقراءة قيمة تثمثل في استنباط الأفكار و القراءة بين السطور.
- يجب أن تكون عملية القراءة منظمة.
- يجب أن يتم اختيار الأوقات المناسبة فليس كل الأوقات صالحة للقراءة مع اختيار الأماكن المناسبة ايضا.
- يجب ترك فترة التأمل و التفكير خلال أو ما بين القراءات المختلفة وذلك من اجل استنباط الأفكار.

ثالثا: طرق تدوين المعلومات:

بعد أن أنهى الباحث خطته من خلال القراءات المختلفة لكل المصادر والمراجع المتعلقة ببحثه يخلص الباحث إلى تدوين و تقييد المعلومات المتحصل عليها من هذه المراجع.

وهناك عدة طرق طريقتين لتدوين المعلومات وهما طريقة البطاقات و طريقة الملف المفتوح

01-طريقة البطاقات

تعتبر هذه الطريقة المثلى والتي غالبا ما يلجأ اليها الباحثون في اعداد بحوثهم .و تتمثل في اعداد الباحثين لبطاقات من الورق المقوى تكون مقاستها من 10*14 سنتمتر و 15*20 سنتمنتر و بألوان مختلفة لكل قسم أو باب أو فصل لون خاص به على أن تكون للباحث بطاقات خاصة به ليدون فيها ملاحظاته، وتقسم البطاقات الى ثلاثة أقسام القسم الأعلى يحتوي على بيانات المصدر من اسم الكاتب، عنوان المصدر، الجزء، الطبعة، مكان النشر، سنة النشر.

و في وسط الصفحة الفكرة المقتبسة، وفي اليمين يتم وضع من اجل وضع الصفحة التي اخذت منها كل فكرة من المرجع. و ان لم تكفي بطاقة واحدة ينشئ بطاقة أخرى م ع ضرورة ترقيم البطاقات.

و يستحسن أن يكون لطل مرجع و تقسيم من الخطة بطاقته الخاصة[1].

02-طريقة الملف المقسم

هو عبارة عن ملف من الورق يتم وضعه في كلاسور ويتم وضع لكل تقسيم لون خاص به و تدون بها نفس المعلومات التي تدون بالبطاقات، غير أن هذه الطريقة مكلفة و عرضة لتلف الأوراق وضياعها ناهيك عن كلفتها[1].

[1]-د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 109، 110.

رابعا: محتوى التدوين

بعد أن ينهي الباحث القراءة و اعداد البطاقات يبدأ الباحث في التدوين حسب كل حالة[2]

01-النقل الحرفي

الأصل أن النصوص التشريعية والقضائية والتعريفات وما في حكمها هي التي تنقل حرفيا و بأمانة تامة مع الاحتفاظ بالشكل بالتي وردت به في المرجع و إن وجد خطأ، وهذا لا يعني أن ينقل الباحث كل النص بل ينقل الفكرة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، أما الأحكام القضائية فجوهر الحكم وأسبابه هو له علاقة مباشرة بموضوع أما الديباجة و الوقائع فلا داعي لكتابتها أصلا. .

02-التلخيص

القاعدة البسيطة أن ما لا ينقل حرفيا يلخص اجمالا و مفادها أن القاعدة العامة في تدوين في المعلومات هو التلخيص الا ما استثني أعلاه.

و يتميز التلخيص بعدة مميزات[3].

- يتطلب التلخيص الفهم و الذي يتأتى من خلال قراءة المصدر قراءة متأنية مركزة لفهم جوانب الفكرة أو الأفكار المختزنة بالمرجع.
- التلخيص فيه جانب شخصي للباحث حيث أن اعادة صياغة الأفكار الموجودة بالمرجع تجعل الباحث لا شعوريا يقيم الافكار بتحليله الشخصي.
- كتابة الأفكار بأسلوب الباحث تجعل منه اعادة صياغة الفكرة باسلوبه الشخصي مما يسها ادماجها في سياق بحثه.

03-الملاحظات الشخصية

إن عدم بداية الكتابة من طرف الباحث والاكتفاء بالتدوين يجعل من الباحث أن تخطر في ذهنه أفكار وملاحظات شخصية مهمة جدا بالنسبة للبحث و لابد عليه أن يلجأ الباحث الى كتابتها في بطاقات خاصة تحت عنوان ملاحظات شخصية لانه اذا تركها للذاكرة قد ينساها[4].

خامسا: الاقتباس

---

[1]-د/ سمير شيباني، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]-د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص ص 111،112.

[3]- المرجع نفسه، ص 112.

[4]- د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره ، ص ص 115،116.

يعتبر الاقتباس جزء مهم من البحث العلمي ذلك ان الباحث بأنه يأخذ من أفكار الأخرين سواء كانت نصوصا تشريعية أو قضائية أو مراجع أو مقالات ويكون الهدف من الاقتباس هو تدعيم الفرضيات و الاراء العلمية او بهدف نقدها أو تأصيلها و تحليلها و تقييمها او بهدف توضيح اراء و أفكار الاخرين بخوص موضوع الدراسة[1].

01-أنواع الاقتباس

ينقسم الاقتباس الى نوعين الاقتباس الحرفي والاقتباس بالمعنى والاقتباس بنوعيه ينبغي أن يكون مباشرا اي أن يتم نقله مباشرة من المرجع الاصلي مع استثناء بعض الحالات التي لا يوجد فيها المصدر الأصلي[2] فيتم استعمال المرجع الوسيط.

الاقتباس الحرفي فيه ينقل فيه اللفظ كما هو مدون، اما الاقتباس بالمعنى فيأخذ الباحث المعى مع التصرف في اللفظ.

02-شروط الاقتباس الحرفي

الاقتباس الحرفي يلتزم الباحث بالاحتفاظ بكل محتويات النص المقتبس وذلك ب:[3]

- ضرورة نقل علامات الترقيم كما هي في الأصل
- إذا ورد خطأ نقله الباحث كما هو في الأصل مع عبارة (كذا) بين قوسين مركنين بعد الخطأ و يجوز تصحيحه اذا لم يكن مبينا في الهامش.
- اذا كان الاقتباس غامض المعنى بسبب انقطاعه عن السياق العام للنص الأصلي فللباحث أن يضيف عبارة تزيل الغموض و بشرط ان يضعها بين قوسين مركنين.
- اذا أضرب الباحث عن نقل بعض الكلام في وسط الاقتباس فعلى الباحث وضع ثلاثة نقاط متتالية.
- في جميع الأحوال لابد من وضع النص المقتبس بين علامتي تنصيص " "
- حالما ينتهي الاقتباس لا بد من ايراد الهامش الذي بين اسفل المعلومات الخاصة عن المرجع.
- العبارات التي وردت تحتها خط أو مطبوعة تحتها خط بحروف أكبر من حروف النص المقتبس منه فعلى الباحث ايرادها كما هي مع الاشارة في الهامش الى أن ذلك من عمل المؤلف الأصلي أما اذا

---

[1]-د/ عمار عوابدي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2]-د/ أحميدوش المدني، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[3]-د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 127.

الباحث أن يضع ذلك من تلقاء نفسه فيمكن وضع خط مع التنبيه في الهامش أنه من إضافات الباحث.

03-شروط الاقتباس بالمعنى يشترط في الاقتباس بالمعنى التصرف في اللفظ مع الحفاظ على نفس المعنى للفكرة المقتبس منها مع ايراد الفكرة لصاحبها في الهامش.

04-الاقتباس من المراجع الأجنبية[1]

يستحسن أن لا يقطع الباحث استرسال القارئ بإدراج اقتباس بلغة أجنبية حيث يمكنه ايراد النص الأجنبي في الهامش و يكون ايراد النص الأجنبي في المتن أو الهامش نظرا لأهميته في الموضوع أو أهمية ألفاظه ومصطلحاتها، أو انباء المناقشة في البحث على تخريجات لا تفهم إلا علم النص الأصلي الأجنبي بلفظه، ولا بد للباحث أن يشير إلى المترجم اذا كان غيره، فإذا لم يفعل اعتبر مترجما وحمل مسؤولية الترجمة، و على ذلك فلا يجوز للباحث أن يترجم نصا له ترجم رسمية كأن كانت اتفاقية دولية انضمت إليها الجريدة ونشرت في الجريدة الرسمية.

المبحث الثالث: نظام الهوامش:

لم يكن نظام الهوامش معروفا لدى العرب قديما انما يعرف نظام الحواشي حيث تكتب شروحات أو تعليق في جوانب الصفحة و في أعلاها وأسفلها أي في المكان الذي يترك فيه بعض البياض وقد يستعمل هذا الهامش كذلك العناوين جانبية[2].

وعليه الحاشية فهي القسم الذي يخرج عن النص إما لشرح فكرة ما أو اشارة إلى مصدر أو مرجع، وهي ترد في أسفل الصفحة أو نهاية الفصل أو نهاية البحث والذي يعرف هامش البحث، ويتم الاشارة إليه فيها إلى المرجع الذي استند إليه الباحث في جميع المعلومات المتعلقة بالبحث[3].

وتعبر كتابة الهوامش عن الموضوعية و الروح العلمية لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به، فإنه يثبث ذلك الأمانة العلمية و التفريق بين أفكاره و الأفكار التي أخذها عن غيره، كما أنه بذلك يساعد باحثا أخرا على التعرف و الإلمام بالمصدر المشار إليه و الاعتماد عليه في أبحاث أخرى[4].

المطلب الأول: أشكال الهوامش

---

[1]- د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره ، ص 128

[2]- د/ صالح طليس، مرجع سابق، ص 66

[3]- د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 128

[4]- د/ صالح طليس، مرجع سبق ذكره، ص ص 66،67.

تنقسم أشكال الهوامش الى ثلاثة أنواع وهي هوامش خاصة بالمادة العلمية المعتمدة – هوامش من ناحية الشكل–، وهوامش الشرح، و هوامش الإحالة

الفرع الأول: موضوع الهوامش وتنظيمها من حيث الشكل[1]

يراعى في الهوامش الالتزام بالشروط التالية:

- يجب أن يكون كل هامش مرتبطا بالدقة بالجزء ذي العلاقة به في المتن بحيث يوضع الرقم بعد الكلمة أو الجملة أو الفقرة التي يرتبط بها الهامش وتوضع النقطة أو الفاصلة اذا كان لها محل بل رقم الهامش، وبحيث يظهر نفس الرقم في بداية الهامش.
- الطريقة المثلى والأكثر فائدة هي أن توضع في أسفل كل صفحة الهوامش المتعلقة بها، وفي هذه الحالة ترقم تباعا بدءا من الرقم 01، ويجب أن يبدأ ترقيم جديد في كل صفحة، بحيث يتم الحرص أن لا يتجاوز أحد الهوامش حدود الصفحة التي بدأ فيها، وإن صادف إن كان الهامش طويلا ولم يكن بالمقدور نقله مع الجزء المرتبط به نفس صفحة المتن ننتقل إلى الصفحة الأخرى الموالية ويجب وضع علامة = للربط بين جزءي الهامش الموجودين في صفحتين.

الفرع الثاني: هوامش الشرح والاحالة

تلعب هوامش الشرح والاحالة دورا هاما في البحث العلمي

أولا: هوامش الشرح

هي عبارة عن هوامش يشرح فيها الباحث بعض الأمور التي لا يرى أن مكان شرحها في متن الموضوع خوفا من الاخلال بالسياق العام للنص و أن هذه الامور غامضة تحتاج إلى الشرح، ويشترط في هذا النوع من الهوامش الايجاز[2] .

ثانيا: هوامش الإحالة

[1]–د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2]–د/ أحميدوش المدني، مرجع سبق ذكره، ص 168.

هي عبارة عن هوامش تُحيل القارئ إلى جزء من البحث لتفادي التكرار في الشرح، أو لتنبيه القارئ أن هذه النقطة تم التطرق إليها سابقا، أو سيتم التطرق إليها لاحقا.

الفرع الثالث: المعلومات التي تحويها هوامش الموضوع

تعتبر عملية ادراج الهوامش مسألة هامة في البحث العلمي، و ينبغي أن يكون هذا الإدراج أهلا لتحقيق الغاية منها، وذلك باحتواءها على كافة المعلومات الضرورية التي تجعل القارئ لا يجد صعوبة في الوصول اليها إما للتحقق منها، أو لطلب المزيد من المعلومات.

ومن خلال ذلك تكون المراجع العلمية تحتوي على البيانات التالية.

أولا: الكتب

01- اسم الكاتب " اللقب قبل الاسم"

02- عنوان الكتاب

03- الطبعة وعدد الأجزاء إن وجد

04- اسم دار النشر

05- مكان النشر

06- تاريخ النشر

07- رقم الصفحة أو الصفحات التي أخذت منها المعلومات يشار إليها ب ص ان كانت واحدة، أو ص ص إن كانوا اثنا،، أو ص و ما بعدها إن كانوا ثلاثة فما أكثر.

مثال ذلك: - د/ عمار عوابدي مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 18

ثانيا: رسائل الدكتوراة ومذكرات الماجستير

تهمش رسائل الدكتوراة ومذكرات الماجستير كما يلي

01- اسم الطالب

02- عنوان الرسالة أو المذكرة

03- عبارة رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في تخصص.....، أو مذكرة ماجستير لنيل شهادة في التخصص

04- القسم

05- الكلية

06- الجامعة

07- البلد

08- السنة

09- ص

ثالثا: المقالات

ويدرج فيها العناصر التالية

01- اسم مؤلف المقال

02-عنوان المقال

03-اسم المجلة

04-رقم المجلد، العدد، السنة" حسب فترات الدورية"

05-رقم الصفحة أو الصفحات التي أخذت منها المعلومة

رابعا: الملتقيات والندوات العلمية

تهمش الملتقيات و الندوات العلمية كما يلي:

01-اسم المتدخل

02- عنوان المداخلة

03- عنوان الملتقى

04-الكلية و الجامعة المنظمة للملتقى وتاريخه

خامسا: مواقع الانترنيت

يتم التعامل بحذر مع مواقع الأنترنيت عدا المواقع الرسمية وفي كل الاحول يتم التهميش لمواقع الأنترنيت بذكر اسم الكاتب، رابط الدخول للمداخلة، تاريخ الدخول بالرابط والساعة.

الفرع الثالث:

أولا: حالة تعدد المؤلفين[1]

[1]-د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 131.

توجد بعض المراجع يتعدد فيها المؤلفين وتوجد طرق خاصة لتهميشها.

01- اذا تعدد المؤلفين إما يكونوا قد اشتركوا جميعا في وضع كل الكتاب في هذه الحالة تذكر أسماءهم جميعا بترتيب وضع أسماءهم على غلاف الكتاب على أن يكون لقب الكاتب الأول واردا بل اسمه، تليه أسماء الكتاب الأخرين إذا كانوا ثلاثة فأقل ، أما اذا ازدادوا على ذلك اكتفي بكتابة أولهم متبوعا بعبارة و أخرون

مثال ذلك

أ- محمد يوسف علوان، محمد الخليل موسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية ج02، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

02-إذا وضع كل مؤلف جزء خاصا به في المؤلف الجماعي، فيدون اسم المؤلف الذي تم الرجوع اليه ثم عنوان ذلك القسم بين شولتين " "، ثم عنوان الكتاب المشترك متبوعا بأسماء كل المؤلفين السابقين حسب الترتيب العادي اذا كانوا ثلاثة فأقل أو متبوعا باسم أولهم مع عبارة وأخرون اذا ازدادوا عن ثلاثة.

ثانيا: تدوين المرجع الوسيط

يتم اللجوء الى المرجع الوسيط اذا استحال الرجوع الى المصدر لعدم وجوده عل ى أن يحرص الباحث أن ينقل المعلومة بشكل صحيح مع ذكر عبارة تدل على ذلك " **مشار اليه**"

مثال ذلك د/ حسن عبيد، القضاء الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 10، **مشار إليه** في د/ علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، ط 01، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2001، ص 167.

ثالثا: تدوين المرجع المتكرر

إذا تكررت الاشارة إلى نفس المرجع مرات متكررة فيتبع ما يلي:[1]

- تدوين المعلومات في الهامش كاملة اذا لم يكرر إلا مرة واحدة أو مرات قليلة في أماكن متباعدة، وذلك تسهيلا لمهمة القارئ

[1]-د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 133، 134.

- إذا تكرر ذكر المرجع مرات عديدة غير متتالية أي تم ذكر هامش بينهما فيذكر اسم المؤلف متبوعا بعبارة المرجع السابق، ص
- اذا رجع المؤلف إلى عدة مؤلفات لنفس المؤلف ففي هذه الحالة يذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب فقط، متبوعا بعبارة مرجع سبق ذكره، ص.
- اذا وردت الاشارة إلى نفس المرجع في هامشين متتالين دون فاصل بينهما فتدون عبارة المرجع نفسه، ص.

رابعا: تدوين المراجع التشريعية

تنقسم النصوص التشريعية الى نوعين نصوص تشريعية وطنية و نصوص تشريعية أجنبية

01- النصوص التشريعية الوطنية

تهمش النصوص التشريعية الوطنية وفق الطريقة التالية:[1]

عند الاشارة الى النص التشريعي في متن الموضوع أو ايراد بعض مواده يشار في الهامش كقاعدة عامة ما يلي

-نوع العمل التشريعي (قانون، أمر مرسوم، اعلان دستوري، مرسوم تنفيذي...)

- رقم التشريع إن وجد

-موضوعه تم ايراده رسميا كعنوان للتشريع مثل القانون المدني.

-تاريخ صدوره

-عدد الجريدة الرسمية وتاريخها وسنتها الميلادية

-رقم الصفحة الذي بدأ فيها نشر التشريع

واستثناءا

[1]-المرجع نفسه، ص 139.

-فإنه إذا وردت أية معلومات في المتن فلا تتكرر في الهامش فإذا ذكر في المتن نوع التشريع وتاريخ صدوره ورقمه فلا يكرر في ذلك الهامش بل يشار إلى بقية المعلومات فقط.

-يؤخذ العمل التشريعي وحدة واحدة مرتبة حسب مواده و الاشارة إلى مكانه في عدد الجريدة الرسمية هي دائما اشارة إلى الصفحة التي بدأ منها

مثال ذلك.

-القانون رقم: 03/15 المؤرخ في: 2015/02/01المتعلق بعصرنة العدالة الجريدة الرسمية العدد (06) المؤرخة في:2015/12/10، ص 29

-الأمر 04/20 المؤرخ في: 2020/08/30 المعدل و المتمم للأمر رقم:66 /155 المؤرخ في: 1966/06/08 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد(51) المؤرخة في: 2020/08/31.

-المرسوم الرئاسي رقم:442/20 المؤرخ في: 2020/12/31 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 الجريدة الرسمية العدد(82)، الصادرة بتاريخ:2020/12/30.

02- تهميش النصوص التشريعية الأجنبية

هناك حالتين في تهميش النصوص التشريعية غير الوطنية[1]

الحالة الأولى: اذا وجد انص التشريعي الأصلي فإنه يدونه كما يدون النصوص التشريعية الوطنية مع نسبة الجريدة الدولة صاحبة التشريع.

مثال ذلك قانون رقم 135 1959 (1959/06/30)، الجريدة الرسمية المصرية، عدد 125 مكرر، ص 803.

وكذلك الحال بالنسبة للمطبوعة الرسمية التي لها نفس حجية الجريدة الرسمية مثل النشرة الرسمية المصرية

الحالة الثانية: اذا وجد الباحث النص في مرجع أخر فإنه يذكر المصدر الذي أخذ منه النص فقد يكون هذا المرجع مقال أو موسوعة فقهية....

خامسا تدوين أحكام القضاء

تهمش أحكام القضاء كما يلي

- نوع الجهة القضائية (محكمة ابتدائية، استئناف، محكمة عليا....)

[1]-د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 141 وما بعدها.

- تحديد مكان الجهة القضائية اذا لم تكون الوحيدة في البلاد على غرار المحكمة العليا، مجلس الدولة.
- نوع الاختصاص الذي صدر في شأنه الحكم مثل محكمة العليا نقض تجاري. المجلس غرفة الجزائية ، قسم الاحوال الشخصية بحسب الجهة القضائية
- تاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم
- اسم النشرة أو الدورية التي نشرت الحكم وعددها و سنتها وتاريخ النشر اذا كان الحكم منشورا اما اذا كان غير منشور اكتفي بالنقاط السابقة مع ذكر عبارة غير منشور.

سادسا: تدوين مراجع الوثائق[1]

اذا اعتمد الباحث على وثيقة صادرة عن جهاز رسمي أو غير رسمي أومنظمة دائمة أو غير دائمة فإنه يهمشها كالأتي:

–اسم الجهاز أو المنظمة التي أصدرت الوثيقة أي ما هو مكتوب على صفحة الوثيقة.

–اسم أو عنوان الوثيقة

– معلومات النشر من مكان النشر الناشر، سنة النشر

مثال ذلك

المطلب الثاني: مكملات البحث

تعتبر مكملات البحث من الاهمية بما كان ذلك أنها تعبر ضرورية في بعض البحوث لا غرار رسائل الدكتوراة ومذكرات الماستر، و تتمثل وظيفتها الى زيادة الاستفادة من البحث كقائمة المراجع و الفهارس ومنها ما يؤدي الاحاطة بالموضوع كالملاحق، ومنها ما يعتبر اضافة من انتاج الباحث تعبر عن موقفه.[2]

الفرع الأول: قائمة المراجع

نعتبر قائمة المراجع من مكملات البحث

أولا: مفهوم قائمة المراجع

لا تكفي الاشارة الى قائمة المراجع في هوامش البحث وانما يستلزم اعداد قائمة المراجع توضع في أخر البحث والتي من خلالها تنظم وتحصر جميع المراجع و المصادر التي تم الاعتماد عليها من طرف الباحث في بحثه.

---

[1]-د/ علي مراح، مرجع سابق، ص 140.

[2]–د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 152.

وتعتبر قائمة المراجع من العناصر الأساسية التي ستند اليها التوثيق في البحث العلمي، لذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين انطباع أولي عن البحث.

وتلعب قائمة المراجع دورا هاما من تمكين القارئ من تقييم جدية البحث، فنوعية المراجع المستعملة من أهم العوامل التي تتم على أساسها يتم تقييم البحث، وهي امتداد للأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في كل مراحل اعداد البحث، كما أنها انعكاس للجهد العلمي الذي قام به الباحث من خلال جميع تلك المراجع[1].

ثانيا: محتوى قائمة المراجع

ليس من الضروري أن تحتوي قائمة المراجع على كل ما استعمله الباحث من كتب ومقالات ووثائق وموسوعات ودوائر المعارف وغير ذلك، و لذلك يحترز بأن يضع قائمة عنوانا متواضعا كأن يسميها " قائمة بأهم المراجع" أو يسميها" اشارات بيبليوغرافية دلالة أنها لا تحيط بقائمة المراجع[2].

وتدون المراجع في قائمة المراجع في صفحة مستقلة مع وضع عنوان واضح لها مع ضرورة اتباع ترقيم موحد لها كالترقيم الروماني في الاشارة الى محتويات قائمة المراجع.

ثالثا: طرق ترتيب قائمة المراجع

ترتب قائمة المراجع في كل الأحوال حسب لغات المراجع لاستحالة الترتيب الألفبائي للمراجع ذات اللغات تكتب بلغات مختلفة، وعلى ذلك يمكن أن يعد الباحث اللغات الأوروبية التي تكتب بالحروف اللاتنية لغة واحدة بالرغم من أن البعض يفضل تفصيل المراجع حسب لغاتها وإن كانت تكتب بحروف واحدة، ويفضل كل الباحثين العرب فصل المراجع العربية عن غير العربية لأسباب فنية وشكلية.

ثم إن أبسط الطرق بعد ذلك أن ترتب قائمة المراجع ألفبائيا حسب المؤلفين على أن يعد العنوان أو الهيئة التي أصدرت الوثيقة أساسا لترتيب المراجع التي ليس لها مؤلفين، و يستحسن اتباع هذه الطريقة البسيطة بالنسبة للمقالات و البحوث القصيرة.

وهناك ترتيب قائمة المراجع على أساس سنة النشر أو ما يسمى الترتيب التاريخي أي الترتيب بطريقة التسلسلية يبدأ من الأقدم إلى الأحدث لكن عيب هذه الطريقة هو كون بعض لا تحتوي على سنة النشر، كما أن بعض المراجع لها نفس تاريخ النشر، وبالتالي على أي أساس يتم الترتيب في هذه الحالة.

---

[1]– رؤوف بوسعدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 34،35.

[2]د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 153.

كما أن هناك من يعتمد ترتيب قائمة المراجع على أساس القيمة العلمية لكن هذه الطريقة يصعب تطبيقها على أساس أن المرجع قليل الأهمية العلمية للباحث قد يكون كثير الأهمية لدى باحث أخر، كما تعجز هذه الطريقة عن ترتيب المراجع التي تعد في نظر الباحث متساوية من حيث القيمة العلمية.

و يعتمد أغلب الباحثين إلى تقسيم قائمة المراجع إلى مراجع باللغة العربية، ومراجع باللغة الأجنبية.

مثال ذلك

قائمة المراجع

01-باللغة العربية

أ- الكتب

ب-رسائل الدكتورة ومذكرات الماستر

ت- المقالات

ث-الملتقيات

ج- مواقع الأنترنيت

ح- النصوص القانونية

" ترتب حسب قوتها:

-الدستور

-الاتفاقيات الدولية

-النصوص التشريعية

-القوانين العضوية

-القوانين " القانون العادي"

-النصوص التنظمية

-المراسيم الرئاسية

-المراسيم التنفيذية

-القرارات الوزارية والقرارات الوزارية المشتركة.

-الانظمة " نظام الداخلي"

02-المراجع باللغة الأجنبية

A-Ouvrages.

B – Thèses et mémoires.

C– Articles.

D– Textes juridiques.

E – Documents.

F– Références internet

G– Texte juridique

الفرع الثاني: الملاحق

تعتبر الملاحق من مكملات النص

أولا: تعريف الملاحق

تعتبر الملاحق من بين مكملات البحث بحيث يرجع تقدير أهميتها وضرورتها الى الباحث نفسه و إلى طبيعة الموضوع.

ويجب أن تتوفر في الملحق شرطين أساسيين

-الشرط الأول: يجب أن يكون الملحق تكميليا ومساعدا بحيث لا يمكن ادماجه في المتن.

-الشرط الثاني: يجب أن يكون الملحق طويلا بحيث لا يمكن ادراجه في الهامش.

ومن الناحية الفنية ترقم الملاحق و لا تعطى أسماء دون ترقيم

مثال ذلك الملحق الأول: نموذج عن عقد البيع

ثانيا: أنواع الملاحق

توجد نوعين من الملاحق[1]

01- ملاحق على شكل وثائق بعدها الباحث بنفسه: هي وثائق متنوعة جدا و يمكن أن تكون جداول أو قوائم أو احصائيات أو تحليلا لنص بل وحتى ملاحظات تكميلية لما ورد في المتن أو عرضا تاريخيا لتطور معين أو قائمة بالتشريعات المرتبطة بموضوع معين.

[1]-د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص ص 156،157.

02- ملاحق على شكل وثائق منقولة: عبارة عن اعادة لكتابة وثائق مثل النصوص التشريعية و اللائحية ونصوص المعاهدات و الاتفاقيات الدولية، واعادة كتابة الأحكام القضائية خاصة اذا كانت غير منشورة، وكذلك الاحصائيات و البيانات التي تحصل عليها الباحث من جهاز مختص. وعلى كل حال فإن هذا النوع أكثر شيوعا من سابقيه، وفي كل الأحوال على الباحث أن يقلل من الاكثار من الملاحق قليلة الأهمية.

ومع ذلك من الملائم أن يحتوي الملحق على نص التشريعي الذي ينصب على موضوع البحث على مناقشته و يجب أن لا ينسى ذكر مصدر النص التشريعي.

الفرع الثالث: الفهارس

يقصد بالفهرس هو اقامة الدليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية و الفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث وأرقام الصفحات التي تحتويها.

ويكمن الهدف من الفهرس في مساعدة القارئ في الرجوع إلى ما يحتاجه دون تحمل عناء تصفح البحث كاملا.

ويحتوي الفهرس على كل العناوين الأساسية منها و الفرعية و أرقام صفحاتها، وهو بذلك اعادة برمجة خطة البحث التفصلية.

ويكون الفهرس على الشكل وفقا طبيعة الموضوع

مقدمة ص01

الاهداء والتشكرات

قائمة المختصرات

القسم الأول:..... ص

الباب الأول:.....ص

الفصل الأول:.....ص

المبحث الأول:.....ص

المطلب الأول:..... ص

الفرع الأول:.....ص

أولا:.....ص

01-.....ص

أ-..... ص

خاتمة.....ص

قائمة الملاحق:.....ص

قائمة المراجع:.....ص

الفهرس:.....ص

الفرع الرابع: قائمة المختصرات والاهداء والتشكرات وورقة الواجهة

نظرا لطول البحث و تكرار استعمال بعض الكلمات يلجأ الباحث الى اعداد قائمة للمختصرات ونظرا لجهده الكبير يضع اهداء وتشكرات

أولا: قائمة المختصرات

تعتبر قائمة المختصرات من مكملات البحث وتعتبر ضرورية في البحوث اذ يختصر فيها الباحث بعض الكلمات التي يتداولها بكثرة في البحث، سواء باللغة العربية ، أو الأجنبية.

ويقوم بتبيان الأحرف المختصرة لها في قائمة المختصرة.

وهناك كلمات شائعة الاختصار في كل البحوث على غرار الصفحة التي يرمز لها اختصار ص و الجزء الذي يرمز لها اختصار ج، والطبعة الذي يرمز لها اختصار ط.

غير أن هناك كلمات تختصر لقلة استعمالها في البحوث، وتخصص صفحة مستقلة لقائمة المختصرات ويشترط في قائمة المختصرات[1]

-استخدامها في أضيق نطاق ممكن.

-استخدامها في حال التكرار للكلمات.

-عدم استعمالها في العناوين.

- استعمال أحرف اللغة المستخدمة للكلمات المختصرة.

مثال ذلك

قائمة المختصرات:

أولا: بالعربية

[1]-د/ صالح طليس، مرجع سابق، ص 189

م. د. و. ع:..... مركز دراسات الوحدة العربية.

م.ج.ع.ق.س.ا.....المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية

د. س. ن..... دون سنة النشر.

د. ب. ن..... دون بلد النشر.

و.م.أ.....الولايات المتحدة الأمريكية

ثانيا: باللغة الأجنبية

ACDI: Annuaire de la commission du droit international

AFDI: Annuaire français du droit international.

AFRI :Annuaire français de relation internationale.

AYIL: African Yearbook of International Law.

IBID: Ibidem (En même endroit).

LGDJ : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence.

RCADI: Recueil des cours de l'académie du droit international.

RGDIP: Revue générale de droit international public.

RICR :Revue international de croix rouge.

ثانيا: الاهداء والتشكرات

تعتبر الاهداء و التشكرات من بين الأمور الجمالية المتروكة للباحث و يخصص لكل منهما صفحة خاصة به.

التشكرات: حيث يقوم الباحث بتقديم الشكر إلى كل من ساعدة في اعداد بحثه مثل المشرف، وعمال وموظفي المكتبات وكل من ساعده في اعداد بحثه

الاهداء: حيث يقوم الباحث من خلاله اهداء بحثه الى أفراد عائلته وأصدقاءه **و** المقربين منه

ثالثا: ورقة الوجهة

سميت ورقة الواجهة بهذا الاسم لانها أول ما يوجد في البحث و تكون من الورق المقوى و تكتب عليها المعلومات الخاصة بالطالب و الجامعة و الكلية وعنوان البحث و الشهادة المحضر لها اسماء لجنة المناقشة واسم المشرف و السنة الجامعية وشعار الجامعة

مثال ذلك

جامعة غليزان

كلية الحقوق

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

قسم القانون الخاص

عنوان المذكرة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون خاص

اسم ولقب الطالب

.....

باشراف الأستاذ

.....

لجنة المناقشة

-..... الدرجة العلمية.....رئيسا

-.....الدرجة العلمية..... مشرفا ومقررا

-..... الدرجة العلمية .....مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

رابعا: الشكل النهائي للبحث

بعد الانتهاء من الجزء الجوهري في اعداد البحث وأثناء وضع الصيغة النهائية لا بد من الباحث مراعاة بعض الأمور الشكلية التي تعمل على تنظيم أدوات البحث، ونوع الخط وحجم الورق وعدد الأسطر و المسافة بين الأسطر.

و لا توجد قواعد محددة على مستوى الوطني في تنظيم هذه الأمور إلا أن كليات الحقوق تكاد تشترك جميعا في بعض الأمور و المثمثلة في ترتيب أوراق البحث

01- ورقة الواجهة.
02- كلمة الشكر
03- الاهداء
04- صفحة المختصرات
05- المقدمة: ويبدأ الترقيم من أول صفحة فيها
06- أبواب وفصول البحث
07- الخاتمة.
08- الملاحق
09- قائمة المراجع
10- الفهرس

المطلب الثالث: الأسلوب القانوني وعلامات الوقف

يعتبر الأسلوب القانوني وعلامات الوقف من الشروط لمهمة الواجب اتباعها عند اعداد البحث القانوني

الفرع الأول: الاسلوب القانوني

يتعين على الباحث غداة كتابة البحث واستعراض لكافة المعلومات بشكل واضح و سليم و انضباط وبساطة في عرضها واتقان ترتيب الفقرات و عليه تجنب التعقيد و الغموض واللبس حيث أن تؤثر الكلمات الركيكة على الأسلوب وبالتالي تؤثر على جدية البحث.

وكذلك فإن الأسلوب المعقد فإنه يؤدي إلى نتائج سلبية ذلك أن المطلوب من الباحث توصيل الفكرة للقارئ و ليس المطلوب منه اظهار قدراته اللغوية.

ومن هنا وجب على الباحث أن يختار كلمات بسيطة و سليمة و تجنب الكلمات الفضفاضة و المنمقة[1].

ومن خلال ذلك على الباحث أن يتجنب اظهار عمق الفكرة باختصار مخلا بحيث لا يفهم المقصود من تعبيرها إلا القلة الملمة بدقائق الموضوع و يتجنب كذلك الزخرف اللفظي من خلال التصنع في اللفظ فصحة الكتابة من الناحية اللغوية والنحوية ليست محل البحث هنا فالكتابة بأسلوب صحيح لا مجال للجدل فيه حيث يقوم الدعاء بعدم التخصص في اللغة العربية و قواعدها ليس مبررا للتسامح في الأخطاء اللغوية.

[1]-د/ أحميدوش المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 163، 164.

ومع ذلك من المتوقع أن لا يكون الباحث ملما بجميع قواعد اللغة و النحو والصرف فقد يغيب عنه معنى الكلمة أو صحة استعمالها أو كيفية كتابتها أو صحة اشتقاق أو ما إلى ذلك.

ولكي يتغلب على مثل هذه المشاكل يلوم الاستعانة بقواميس اللغة، أو أن يسأل في ذلك من هو أدرى منه.

ويلجأ الكثير من الباحثين إلى تقديم بحوثهم النهائية إلى من يصححها لغويا من الأخطاء الواردة فيها[1].

ويلتزم الباحث القانوني تمام الالتزام بلغة التخصص كون لغة القانون تتسم بالتنظيم والتناسب والتنسيق و الصرامة الشديدة، وعليه الانضباط في استعمال الكلمات القانونية لأن كل كلمة معناه الاصطلاحي محدد، وغير ذلك يؤدي إلى الاخلال في المعنى، و بالتالي تحوير معنى الفكرة بكاملها.

ويتوجب على الباحث المختص في القانون الالتزام بالقواعد التي تحكم الأبحاث القانونية، كالتي تشير إلى أن "الخاص يقيد العام" و " المطلق يؤخذ على اطلاقه طالما لم يقيده قيد" و " الاستثناء خروج عن الأصل فلا تتم القياس عليه و لا التوسع في تفسيره"..... الى غير ذلك من القواعد[2]

كما يلتزم الباحث القانوني بالتقيد بأحكام التفسير حيث أنه من خصائص القاعدة القانونية أنها قاعدة عامة وجردة اذ يستعصي على الباحث الوقوف على المعنى الدقيق والواضح لكل قاعدة قانونية لعموميتها أو لكون يكتنفها الغموض و اللبس أو لوجود ثغرة قانونية أحيانا الأمر الذي يتطلب بيان توضيح و تفسير هذه القاعدة القانونية خاصة تلك التي تصدر عن السلطة التشريعية في شكل قانون وقد يكون التفسير فقهيا أو قضائيا[3].

و عليه فالكتابة القانونية يجب أن تكون واضحة وجيزة واقعية وقد تجد البعض تعارضا بين الايجاز والوضوح فيجب التوفيق بينهما قدر الامكان ، أما اذا اضطر الباحث إلى الاختيار بينهما فعليه الانحياز إلى الوضوح.

ولكي يتطبع أسلوب الباحث بما يمتاز به الأسلوب القانوني فليس هناك إلا كثرة القراءة و ممارسة الكتابة القانونية.

---

[1]–د/ علي مراح، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2]د/ أحميدوش المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص164، 165

[3]– المرجع نفسه، ص 165.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه المحاضرات التي جسدت على شكل مطبوعة اعطاء نظرة عميقة على مفاهيم أساسية في منهجية اعداد البحث العلمي، والتي على الطالب اتباعها في اعداد مذكرة.

وتعتبر القواعد المنهجية المتبعة في اعداد مذكرة البحث العلمي مهمة وأساسية في عملية البحث العلمي وفق للخطوات البحث المتتابعة كون الباحث ملزم باحترامها والتي يكون البحث بدونها معيبا منهجيا تحت طائلة الرفض.

وتعتبر هذه الضوابط المنهجية بمثابة حجر الأساس لتنظيم المعلومات المستوحاة من المراجع و التي تعمل تنسيقها من خلال الوقوف على الأسباب للوصول للنتائج.

وتعتبر مرحلة اختيار الموضوع حجر الزاوية في البحث العلمي إذ على الباحث أن يوليها قدرها الكافي من التروي والتفكير والبحث الجدي إذ يترتب على عدم احترامه لها الحصول على نتائج عكسية للبحث العلمي على اعتبارها هو البحث على الحقيقة العلمية التي يتقبلها العقل.

كما على الباحث أن يراعي في جمع المادة العلمية الحصول على المصادر العلمية على اختلاف لغاتها والتي تعتبر مربط المعلومات العلمية لكي يستطيع عرض أفكاره الأساسية وهوما يتوج أخير بخاتمة تتضمن النتائج والاقتراحات المتوصل إليها.

على أن يضع في الأخير مكملات لبحثه على غرار الملاحق و الفهرس .

وتهدف المنجية العلمية الى تنظيم وتنسيق الأفكار وفق اسلوب منظم يهدف الى الوصول إلى نتائج منطقية وخالية من كل العيوب على غرار التكرار و عدم احترام الأمانة العلمية.

قائمة المراجع

القواميس

01- المنجد في اللغة والاعلام، منشورات دار المشرق، بيروت، 1998

02- محمد بن مكرم بن علي ابن منضور، لسان العرب، دار صادر، لبنان.

الكتب

01-ابراهيم ابراش، البحث الاجتماعي، قضاياه، مناهجه، اجراءاته، سلسلة الكتب، عدد 10، 1994.

02-أحمد بدر، اصول مناهج البحث العلمي، ط، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979.

03-أحمد بدر، والدكتور محمد فتحي عبد الهادي، المكتبات الجامعية، القاهرة، مكتبة غريب، 1977

04-أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، 1976،.

05-أحمد مراح، منهجية التفكير القانوني" نظريا و علميا" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

06-أحميدوش مداني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط03، دار النشر، د ب النشر، 2015.

07-بدر أحمد، أصول مناهج البحث العلمي، ط05، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979.

08-جيدر مائيو، منهجية البحث العلمي، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير و الدكتوراة، ترجمة مليكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق، 2004.

09-صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، ط01، منشورات زين الحقوقية، صيدا لبنان ، 2010.

10-عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

11-عمار عوابدي مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الادارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

12-يوسف شباط ، اصول مناهج البحث العلمي، دار الكتاب الجامعي، مصر 2020.

المطبوعات

01- رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم القانونية ، القيت على طلبة السنة الثانية حقوق، قسم -الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف ، 2020/2019.

02- سمير شيباني، اعداد البحوث والمذكرات الاكاديمية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند الحاج، البويرة، 2017/2016.

مواقع الانترنيت

– د/ صالح ابراهيم المتيوبي، أ صول البحث القانوني، مجلة الفقه و القانون، اطلع عليه على الموقع https://ketabpedia.com بتاريخ 2021/09/06

القرارات الوزارية

القرار الوزاري رقم: 1082 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2020 المتعلق بالقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

العنـــــــــــــــــــــوان **ص**

مقدمة: 01

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي..... 02

المطلب الأول: تعريف وأهمية البحث العلمي 02

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي 02

أولا: البحث..... 02

ثانيا: علمي..... 03

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي..... 04

المطلب الثاني: أنواع وخصائص البحث العلمي..... 05

الفرع الأول: أنواع البحث العلمي 05

أولا: البحوث التدريبية 05

ثانيا: مذكرات الماستر..... 06

ثالثا: رسائل وأطاريح الدكتوراة..... 07

المقالات..... 07

خامسا: الملتقيات..... 07

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي..... 07

أولا: تحديد مشكلة البحث العلمي..... 07

ثانيا: العمومية والتنبؤ:..... 07

ثالثا: التجديد والابتكار والأصالة..... 08

رابعا: امكانية البحث..... 08

خامسا: توفر المادة العلمية..... 08

سادسا: الموضوعية والدقة واحترام المنهجية **08**

المطلب الثالث: علاقة الباحث بالبحث العلمي..... **09**

الفرع الأول: الصفات الذاتية..... 09

أولا: الرغبة..... 09

ثانيا: الصبر والاستمرارية..... 10

ثالثا: تمتع الباحث بأفق خيالي..... 10

رابعا: التجرد والموضوعية..... 10
خامسا: الأمانة العلمية..... 11
سادسا: الوضوح..... 11
سابعا: التجديد..... 12
الفرع الثاني: الخصائص الموضوعية..... 12
المبحث الثاني: مراحل اعداد البحث القانوني..... 12
المطلب الأول: مرحلة اختيار الموضوع..... 12
المطلب الثاني: وضع خطة البحث..... 13
الفرع الأول: شروط تقسيمات البحث..... 13
أولا: أن تكون تقسيمات البحث موحدة وثنائية..... 13
ثانيا: تناسب التقسيمات..... 13
ثالثا: ارساء تقسيمات البحث على قاعدة موضوعية..... 13
رابعا: مناسبة التقسيمات لطول البحث..... 14
خامسا: تناسق وترابط العناوين الرئيسية والفرعية..... 14
سادسا: تناسب محتويات التقسيمات المتناظرة..... 14
الفرع الثاني: مقدمة البحث..... 14
أولا: العناصر الأساسية..... 14
ثانيا: العناصر الثانوية للمقدمة..... **15**
ثالثا: الاشكالية..... **16**
الفرع الثالث: الخاتمة..... **18**
المطلب الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية..... 19
الفرع الأول: مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها 19
أولا: مفهوم الوثائق العلمية..... 19
ثانيا: مرحلة القراءة..... 21
ثالثا: طرق تدوين المعلومات..... 23
رابعا: محتوى التدوين..... 24

خامسا: الاقتباس..... 25
المبحث الثالث: نظام الهوامش..... 26
المطلب الأول: أشكال الهوامش..... 27
الفرع الأول: موضوع الهوامش وتنظيمها من حيث الشكل..... 27
الفرع الثاني: هوامش الشرح والاحالة..... 28
أولا: هوامش الشرح..... 28
ثانيا: هوامش الإحالة..... 28
الفرع الثالث: المعلومات التي تحويها هوامش الموضوع..... 28
أولا: الكتب..... 28
ثانيا: رسائل الدكتوراة ومذكرات الماجستير..... 29
ثالثا: المقالات..... 29
رابعا: الملتقيات والندوات العلمية..... 30
خامسا: مواقع الانترنيت..... 30
الفرع الثالث: حالات متنوعة للتهميش..... 30
أولا: حالة تعدد المؤلفين..... 30
ثانيا: تدوين المرجع الوسيط..... 30
ثالثا: تدوين المرجع المتكرر..... **31**
رابعا: تدوين المراجع التشريعية **31**
خامسا: تدوين أحكام القضاء..... **32**
سادسا: تدوين مراجع الوثائق..... **33**
المطلب الثاني: مكملات البحث..... **34**
الفرع الأول: قائمة المراجع..... **34**
أولا: مفهوم قائمة المراجع..... **34**
ثانيا: محتوى قائمة المراجع..... **34**

ثالثا: طرق ترتيب قائمة المراجع..... **34**

الفرع الثاني: الملاحق 36
أولا: تعريف الملاحق 36
ثانيا: أنواع الملاحق..... 37
الفرع الثالث: الفهارس..... 37
الفرع الرابع: قائمة المختصرات والاهداء والتشكرات وورقة الواجهة..... 38
ثانيا: الاهداء والتشكرات..... 39
ثالثا: ورقة الوجهة..... 39
رابعا: الشكل النهائي للبحث..... 42
المطلب الثالث: الأسلوب القانوني وعلامات الوقف..... 42
الفرع الأول: الاسلوب القانوني..... 42
الفرع الثاني: علامات الوقف..... 44
أولا: تعريف علامات الوقف والترقيم أو علامات الوقف..... 44
خاتمة 47
قائمة المراجع 48
الفهرس:..... 50